

بيانات المشارك

الاسم و اللقب : مشكور مصطفى

الرتبة العلمية: استاذ محاضر - ب-

المؤسسة: المركز الجامعي نور البشير البيض

الايمل: mostefarose@yahoo.fr

رقم الهاتف: 0697178817

محور المداخلة: المحور الاول الجماعات المحلية مفهومها و اهميتها

عنوان المداخلة: حوكمة الجماعات المحلية لتطوير التنمية المحلية

ملخص

تعتبر الجماعات المحلية هيئات المركزية تنفذ من خلالها الدولة سياستها التنموية، فيحكم قريبا من المواطنين المحليين فهي الجدر على تنفيذ السياسات المحلية، والجزائر كبقية البلدان المتبعة للنظام اللامركزي تحتل فيها الإدارة المحلية والجماعات المحلية مكانة هامة في تسيير المرافق العمومية، وقد دعمت بالموارد المالية و البشرية .

فإدارة شؤون المرافق العمومية على المستوى المحلي وفق مقتضيات التنمية المستدامة، ومع حتميات التغيير المتسارعة المتزامنة مع ضعف التمويل المحلي في بعض الحالات تزايدت الأعباء على الهيئات والجماعات المحلية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية، لذلك وجب على الدولة والجماعات والهيئات المحلية الجزائرية مسايرة متطلبات هذا الوضع بإجراء الاتصال في الحالات اللازمة بما يتلاءم مع مقتضيات تحقيق التنمية المحلية والمستدامة، و اشراك الجماعات المحلية في كل ما يخص الشأن المحلي، و تفعيل الآليات والأسس الضرورية للحكومة المحلية بداية بالنصوص القانونية ومختلف الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية قصد تحقيق التسيير الجيد لأداء الجماعات المحلية في عمليات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، التنمية، المجتمع المدني، الجماعات المحلية، المرفق العام.

Summary:

Local communities are considered central bodies through which the state implements its development policy. By virtue of their proximity to local citizens, they are the wall to implement local policies. Algeria, like other countries that follow the decentralized system, in which local administration and local groups occupy an important place in the management of public utilities, have been supported by

financial and human resources.

The management of public utilities affairs at the local level in accordance with the requirements of sustainable development, and with the necessities of rapid change concurrent with the weakness of local financing in some cases, the burdens on local authorities and groups increased with the aim of achieving local sustainable development goals. Communicate in the necessary cases in line with the requirements of achieving local and sustainable development, involve local communities in everything related to local affairs, and activate the necessary mechanisms and foundations for local governance starting with legal texts and various political, social and economic foundations in order to achieve good management of the performance of local groups in sustainable development process

Keywords: good governance, development, civil society, local communities.

لقد عاشت الجزائر تغيرات هامة على المستوى السياسي بانتقالها من نظام الأحادية إلى أسلوب التعددية في إدارة الحكم، وكذا على المستوى الاقتصادي بتحولها من نموذج الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وكل هذه التحولات تفترض أن يكون للوحدات المحلية مساهمات حقيقية في مختلف مجالات التنمية المحلية، من خلال والقطاع الخاص لتقلد أدوار جادة مع الإدارة المحلية، في سبيل بناء صرح تشاركي محلي فعال. وتأسيسا على ما سبق، فإن هذه الدراسة ستبحث في إمكانيات تطوير الجماعات المحلية و فق مقارنة الحكم الراشد، كما أن أسلوب اللامركزية في الجزائر يرتكز على مفهوم الجماعات المحلية، والتي تراهن عليها الجزائر لتحقيق التنمية المحلية الشاملة، وكونها أداة في يد المركز لتنفيذ السياسات المختلفة للدولة الجزائرية. و عليه يمكن طرح اشكالية الدراسة وفق الاتي:

ما مدى اهمية آليات حوكمة الجماعات المحلية لتعزيز التنمية المحلية ؟

و للإجابة على هاته الاشكالية ارتأينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي ، حسب الخطة التالية:

المبحث الاول مفاهيم الحوكم و التشاركية و قسمناه الى مطلبين حيث جاء عنوان المطلب الاول: نشأة الحكم الراشد، اما المطلب الثاني ماهية الحوكمة المحلية، و في المبحث الثاني آليات تعزيز الحكم الراشد على المستوى المحلي، فتناولنا في المطلب الاول الاليات السياسية و الاجتماعية ، اما المطلب الثاني القواعد الديمقراطية في تطوير التنمية المحلية

المبحث الاول : مفاهيم الحوكم و التشاركية

ان إمكانية تفعيل الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر رهينة بالدرجة الأولى لمدى إرادة ورغبة الفواعل الرسمية في الولاية و البلدية كون هذه العناصر الممر الأول لتجسيد المشاركة الشعبية على المستويين الوطني المتمثلة والمحلي

المطلب الاول : نشأة الحكم الراشد:

هناك تباين في اصل الحكم الراشد فمن الفقهاء من يرى ان اصل التسمية نشأة في القانون الفرنسي، في القرن الثاني عشر كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني سنة 1678 ليستعمل سنة 1679 في نطاق واسع معبر عن كلفة التسيير مما يبرز الاصل الفرنسي لكلمة الحكم الراشد، بينما يرى فريق اخر ان اصل الكلمة انجليزي و بدا ظهورها كأول مرة في عام 1989 في تقرير البنك الدولي عن الدول الافريقية جنوب الصحراء حيث وصف الازمة في المنطقة كأزمة حكم حيث ارجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الاصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي بهذه الدول الى الفشل في تنفيذ السياسات و ليس السياسات نفسها. اما مصدر المصطلح في العلوم السياسية فيعود الى القانون الانجليزي الذي استعمل في السبعينات كاداة للتسيير الاجتماعي و السياسي و ادخل في تقرير اللجنة الثلاثية في ماي 1975 حيث تناول موضوع قابلية الحكم للديمقراطيات الذي طبق في اوروبا و اليابان و الولايات المتحدة الامريكية و ادى الى تعزيز و ضمان نمط جديد من التسيير للنظام الاقتصادي الاجتماعي من اجل تحقيق المكالب و التطلعات التوزيعية في الانظمة الراسمالية.¹

¹نبيل دحماني، الديمقراطية التشاركية كالية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة متوري، قسنطينة 2010-2011، ص 42.

المطلب الثاني : ماهية الحوكمة المحلية

تتعدد تعريفات الحوكمة المحلية جيب النظام السياسي و الاقتصادي لكل بلد.

ظهر مفهوم الحوكمة خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة العامة من جانب آخر، فعلى المستوى العلمي لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيس في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وعلى الجانب الأكاديمي، ظهرت محاولات الاستفادة من أساليب إدارة الأعمال في مجال الإدارة العامة كما حلت مجموعة من القيم الجديدة التمكين والتركيز على النتائج ونتيجة ما سبق حدث الانتقال من نظام حكم تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة local Gouvernement إلى نظام حكم محلي يتشارك فيه في تحمل المسؤوليات والسلطات والموارد الى جانب .القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية (Gouvernance Local) وفيما يتعلق بتحديد Gouvernance، فان هناك غموضا وعدم الدقة، فالباحثون العرب اختلفوا بشأنه كما اختلفوا في تعريبه، بحيث ترجم إلى اللغة العربية إلى العديد من المصطلحات المتقاربة الدلالات: مثل "إدارة الحكم " أو " إدارة شؤون الحكم "، كما اتجه معظمهم إلى تعريبه على نحو "الحاكمية " و"الحوكمة" و"الحكمانية" و"الحكم الراشد"، وفي محاولة تحديدنا لمفهوم الحكامة والانتقال من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، فلنا أن نقارن بين مفهومها ومفهوم الحكومة Gouvernemen سنجد عندها الحكومة كمفهوم هي "سلطة عمومية تتشكل من هرم يقيم مجموعة من البنيات الإدارية على رأسها الجهاز الحكومي الذي يحتكر القرار" أو هي ما يشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة والتي في ظلها تتخذ القرارات في إطار إداري وقانوني محدد، وتستخدم الموارد بطريقة تخضع للمساءلة²

²حمدي عادل محمود، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية - دراسة مقارنة - ، ط 1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص 45

المبحث الثاني: آليات تعزيز الحكم الراشد على المستوى المحلي

بعد عرضنا لأهم التحديات التي تقف عقبة أمام تعزيز أداء الجماعات المحلية في الجزائر حيث تم التركيز على أهم الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، وهذه الإشكاليات تدفعنا إلى تقديم جملة من المقترحات التي يمكنها أن تساهم في الحد من أثر هذه المعوقات وبأبعادها المختلفة على الرفع من كفاءة الوحدات المحلية .

المطلب الأول: الآليات السياسية والاجتماعية

هناك العديد من الأدوات السياسية والاجتماعية التي من شأنها المساهمة في إصلاح الحكم المحلي في الجزائر، من ضرورة التفكير في التركيز الفعلي لسياسة اللامركزية بإعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تضمن إستقلالية الجماعات المحلية ومبادرتها في مجال المشاريع التنموية المحلية، والعمل على التنشئة الإجتماعية والسياسية على مبادئ تحمل المسؤولية والإهتمام المبكر بالإدراكات السياسية والمدنية لدى أفراد المجتمع المحلي، وذلك من خلال خلق مناخ تربوية تدعم قيم الديمقراطية والتسامح والأخوة والصدق والمواطنة .مع الحرص على التداول السلمي على السلطة بتعزيز ثقافة التداول السلمي على السلطة والعمل الجماعي حيث تكون هناك مساعي فعلية لأجل نزاهة الإنتخابات بدعم الإنتخابات النزيهة وحرية التعبير والتنظيم، ومراعاة إستقلالية المجتمع المدني من خلال:

دعم المجتمع المدني وجعله مستقلا عن مراكز اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية، و تنمية العلاقات مع المواطنين ولا يتأتى ذلك إلا بتبني الخطاب الذي يفهمه المواطن .وكل ما سبق الإشارة إليه يستدعي القيام بإجراءات حقيقية لتعزيز العمل الجمعي³.

دور الحكومة والمجتمع المدني في تفعيل مفاهيم التشاركية وفق الإجراءات المطلوبة من الحكومات الوطنية ، تهيئة بيئة قانونية مشجعة لتأسيس وتطوير عمل منظمات المجتمع المدني، من خلال تسهيل إجراءات التأسيس ومراجعة وتعديل القوانين التي تحد من مبادرات المواطن ووضع القوانين والتشريعات الخاصة بتأسيس وتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني بهدف رصد أنشطتها وعدم تقييد حريتها في العمل، بما لا يتعارض وسيادة

³ نبيل دحماني، مرجع سابق، ص 50.

الدولة وأمنها الوطني وأولويتها في التنمية .العمل على إعتبار مؤسسات المجتمع المدني طرفا هاما في عملية التنمية وشريكا للدولة في تنفيذ بعض أنشطتها، وإقامة علاقة إيجابية تكاملية وغير تصادمية معها، مبينة على أسس المشاركة الفعالة، والحوار الإيجابي، والتعاون والتنسيق والتشاور من أجل تطوير الخدمات المقدمة لكافة فئات المجتمع .تخصيص ميزانية لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من تنفيذ أنشطتها.

تشجيع منظمات المجتمع المدني على التمويل الذاتي والاضطلاع بمشاريع مدرة للدخل.

ضرورة دعم القطاع الخاص وتشجيعه للمساهمة في تمويل أنشطة مؤسسات المجتمع المدني.

إنشاء آلية مؤسسية لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني وتنسيق الجهود المشتركة لتفادي الازدواجية في الأنشطة، وتعزيز التعاون والتكامل لمصلحة الفئات المستفيدة، وذلك بالتشاور بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المعنية

كما ان هناك إجراءات مطلوبة من مؤسسات المجتمع المدني كالعامل على إنشاء شبكات اتصال بين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مشترك على المستويين الوطني والمحلي، تهدف إلى بناء القدرات وتبادل الخبرات اللازمة، ووضع أولويات المجتمع على جدول أعمال الحكومة، وإثارة الوعي بالقضايا ذات الأهمية في تنمية المجتمع وتطور الدولة.

العمل على تشجيع الحوار الإيجابي وتعزيز الثقة المتبادلة لتصبح مؤسسات المجتمع المدني أجهزة استشارية للحكومة لمختلف القضايا الإنمائية في الجزائر .

حث الحكومة على عدم التمييز والتحيز وعلى تطبيق المعايير نفسها للتعامل مع جميع مؤسسات المجتمع المدني العمل على بناء القدرات البشرية لمؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب والتأهيل وصقل الخبرات وتطوير المهارات القيادية واستراتيجيات التفاوض والتنسيق⁴ .

العمل على تطوير الهيكل المؤسسي والإداري لمؤسسات المجتمع المدني وفق قواعد الديمقراطية .

⁴ حمودي صبحي وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، دار المشرق، بيروت، 2000ص 176

بناء قاعدة بيانات ومعلومات حول مؤسسات المجتمع المدني لسد الفجوة والنقص في هذا المجال ولخدمة الباحثين وصانعي القرار والسياسة العامة⁵.

كشجيع فئة الشباب على المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني .

المطلب الثاني: القواعد الديمقراطية في تطوير التنمية المحلية

ان أهمية التعاون بين النظام السياسي والتنظيمات المدنية الإسهام في تأسيس مجتمع مدني ناضج وإِ علام حر حيث أن المجتمع المدني والإعلام الحر من الفواعل الأساسية المساهمة في بناء الفضاءات المحلية الرشيدة نظرا لأهميتها في المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها كما تدعم آليات الحكم الراشد من شفافية ومساءلة وكذلك الكشف عن فضائح الفساد ومحاولة مكافحته ومحاربتة .و زيادة مشاركة المواطنين رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في التنظيمات الاجتماعية، بالتخفيف من مشاكله الإجتماعية اليومية⁶.

الفرع الاول: دور الدولة في العمل الجمعي في التنمية المحلية

وكذلك تثمين العمل الجمعي بتحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعي والإندماج فيه، لتحقيق الحاجيات التي عجزت الدولة عن تحقيقها له بإستعمال وسائل الإعلام والاتصال، وذلك من خلال البرامج التي تعني بالمشاركة الاجتماعية الواسعة والتعريف بأهمية العمل الجمعي، ونشاط الجمعيات من خلال برامجها وأهدافها .ولكي يكتسب هذا التعاون الأهمية اللائقة به ويكون تعاوننا فعلا وحقيقيا يجب تعزيز دور البرلمان وإِ سقاط ذلك على موضوع المداولات في المجالس المحلية عن طريق التمكين للمواطنين من الحضور الفعلي للجلسات والتفكير في آلية تسمح للمواطن بالمشاركة الفعلية في عملية التشريع، أو إتاحة مجالات محددة يشارك المواطن من خلالها في إعطاء رأيه،

وكذا الحرص على إستقلالية البرلمان والتقليل من هيمنة السلطة التنفيذية .التنشئة الديمقراطية للفرد على السلوك الديمقراطي، وتعليمه وتدريبه على العمل الجمعي، بتنمية قيم الإحترام والنقد والحوار السلمي، والمشاركة

⁵ زياني صالح، بن سعيد مراد، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وتطبيقات وإِ شكالات، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، الجزائر، 2010 ص 76

⁶ سالم ممدوح، المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، ط1، الاسكندرية، د د ن، 2004. ص78

من خلال التعبير عن الآراء والإقتراحات، و تعزيز دور المجتمع المدني من خلال العمل على بروز قوى إجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين وإ سناد مكانة هامة للمثقف في إطار العمل الجمعي وكذا العمل على تحقيق توعية ديمقراطية في المجتمع و تحقيق إستقلالية عمل المجتمع المدني من خلال:

تكثيف عمل مؤسساته وتنظيماته لتوفير التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية الدائمة .و توسيع دائرة التحالف لمكافحة الفساد بشقيه المالي والسياسي، ففشل الدول العربية بما فيها الجزائر في كسب تأييد مواطنيها يرجع إلى عدم اهتمامها أكثر بقضية محاربة الفساد والأخطر من ذلك انه أصبحت هناك قوى في السلطة تشجع على ثقافة الفساد بهدر المال العام من دون سبب ⁷.

تعزيز المشاركة المحلية تعزيز المشاركة المدنية المحلية بنقل وتحويل المسؤولية المركزية إلى مسؤولية لا مركزية محلية مدنية، تعزيز الوظائف الرقابية والحوافز .

تعزيز الوظائف الرقابية بتفعيل مؤسساتها واستقلاليتها وكذا تغيير منظومة الحوافز بجعلها منظومة تحفيزية قائمة على الكفاءة والإستحقاق .وتكريس مبدأ المساواة والمواطنة تحقيق انصهار اجتماعي وطني إدماجي وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية نصا وعملا في الحياة اليومية، وهذا يكون باستحضار القيم الاجتماعية والحضارية القائمة على اللامسؤولية الجماعية والعمل الجماعي التشاركي، وبناء نسق إجتماعي وسياسي موحد من خلال قيم وثقافة سياسية داعمة للعمل الجماعي الداعم للعمل السياسي التشاركي وتفعيل نسق الحكم .وكحوصلة لما سبق تقديمه من الإجراءات السياسية والإجتماعية لتعزيز الرشادة المحلية يمكن عرض النقاط التالية :

-تدعيم آليات الديمقراطية لضمان المشاركة الحقيقية والفعلية في الحياة السياسية عن طريق الإنتخابات النزيهة والمشاركة في القضايا التي تهم الشأن المحلي والوطني معا . إحترام الحقوق المدنية وتحقيق تنمية تشاركية

⁷ زيتون وضاح، المعجم السياسي، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص148

كاملة - . الحد من هيمنة الدولة وسيطرتها على التنظيمات المدنية ، بوجوب احترام القواعد القانونية والتي تحكم الإطار العام للعمل المدني ومؤسساته.⁸

-ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لحماية الشرعية الدستورية.

إستقلالية التنظيمات المدنية بخلق ثقافة مدنية تعزز استقلالية التنظيمات المدنية بشكل رسمي عن السلطات العامة لضمان فعاليتها ومشاركتها - . المشاركة الشعبية لتسهيل إختيار الأهداف العامة المجتمعية وتحقيقها عن طريق الدعم الفعلي لخلق قوة خارج البناء الرسمي للمجتمع.

كما ان هناك الآليات الاقتصادية لتفعيل الحوكمة المحلية لا بد من إتخاذ تدابير على المستوى الإقتصادي كونه لا يقل أهمية عن المستوى الإجماعي أو السياسي ويتأتى ذلك عن طريق ما يلي :

- تشجيع العمل المنتج والاستثمار وتحقيق الاستقرار من خلال توفير الإستقرار الأمني من أجل الحصول على ثقة المستثمرين بتوفير بيئة ملائمة للعمل ودفعهم إلى الاستثمار بأموالهم دون خوف ، والسعي لتسهيل إجراءات الإستثمار بإلغاء أو تخفيف القيود الحكومية التي تقف عائقا أمام الإستثمارات، وتحد من دور القطاع الخاص في المشاركة في وضع البرامج والسياسات التي من شأنها النهوض بالعمل الجمعي التنموي، كذلك المرونة القانونية التي تساعد الخواص على تقديم خدمات ذات جودة عالية بتكلفة أقل وفي وقت قصير، و تشجيع العمل المنتج بإرساء ثقافة الخدمة من أجل الإنسان في كلا القطاعين العام والخاص، دون التركيز فقط على تحسين الحالة المالية وزيادة الإنتاج.⁹

- إعادة تفعيل دور القطاع العام للقطاع العام دور مهم وكبير في تلبية حاجات المواطنين من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، من اجل استقطاب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، فالقطاع العام يحرص على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ولا بد لهذا الأخير أن يكون في مستوى تطلعات المواطنين من

⁸ ... لأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان 2000، ص89

⁹ عمر حسين، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، ط2 ، مكتبة القاهرة الحديثة 2009: ص248.

خلال تجسيد الشفافية في الإجراءات التي تنظم التعامل مع أفراد المجتمع، والحرص على بناء إدارة حكومية تلبى حاجيات المواطنين بكفاءة وجودة عالية.

الفرع الثاني: تفعيل دور القطاع الخاص

ويكون ذلك بالعمل على تحقيق ما يلي:

أ- ضرورة مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات العامة

ب - ضرورة مشاركة المواطن في الإدارة الحكومية الحديثة، عن طريق تحديد ما يريده من احتياجات ورغبات ونوعية في تقديم الخدمات، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من التجربة الأمريكية، والتي اتخذت قرارا بضرورة " وضع معايير لخدمة المواطن"، والتي تتضمن عددا من المعايير التي تركز على مشاركة المواطن وأخذ رأيه في الجهاز الحكومي كتحديد و معرفة المواطن (ملتقى الخدمة) و وضع معايير الخدمة وقياس نتائجها، و إجراء الإستقصاء للمواطنين لتحديد نوع وجودة الخدمات التي يريدونها مع تسهيل عملية الدخول للمعلومات حول الخدمات وأنظمة الشكاوي .مع وجوب رسم الإطار الأفضل لبحث شكاوي المواطنين والإجابة عليها وحلها، ذلك أن العديد من الدول المتقدمة أصبحت تتخذ من العناية بالمواطنين وإشراكهم في الرأي حول نوعية الخدمات ووسائل تقديمها والأوقات المناسبة لذلك، منهجية لتعزيز المشاركة لذوي المصالح والمتأثرين بالخدمات التي تؤديها تلك الأجهزة وهذا سيتوقف بلا شك على كيفية تعامل الإدارة الحكومية مع المواطنين في الأحياء والمحليات البعيدة داخل المجتمعات، من خلال مشاركة الممثلين لتلك القطاعات المختلفة، ومن خلال لامركزية تقديم الخدمات والاعتماد عليها في المساهمة برسم السياسات، وكذلك من خلال تشكيل اللجان المشتركة، والتي تتضمن ممثلين من القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني¹⁰ .

ج- وجود تهيئة الإطار المحفز لتطوير أنشطة القطاع الخاص بتطوير نظام السوق، ذلك أن قدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل وتوسيع نطاق التشغيل نطاقات البشرية يعتمد على تطوير نظام السوق في

¹⁰ عمر حسين، مرجع سابق، ص 250.

المجتمع، مثلما أن تطوير السوق يعتمد على توسيع وتقوية القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز والدعم لإجراء الخصخصة للمشروعات المملوكة من قبل الدولة، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولجذب وتطوير وتوسيع التعاونيات عبر الدولة في بعض الحالات .د- ضرورة منع الإحتكارات للمؤسسات الحكومية لتنفيذ بعض المشروعات والبرامج، حيث أن ذلك يعتبر عائقا أمام تطوير القطاع الخاص¹¹.

- ضرورة العمل على توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص .إن ترقية وتطوير القطاع الخاص في الإدارة المجتمعية الجديدة سيقوي من العلاقة الإيجابية -التي أكدت عليها نتائج الدراسات الدولية- بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، كما يمكن القول أن كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية وإنتاجية القطاع العام، حيث خلصت معظم الدراسات إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا واسعا على النمو مصاحبا للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة، بل إن دراسات " ستيفن هارنت " حول إتجاهات الإستثمار الخاص، والتي أعدها البنك الدولي عام 2001 ،أكدت على أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثيرات استثمارات القطاع العام لأكثر من مرة ونصف، والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإسندامة التنمية والنمو الاقتصادي في التي تهيء البيئة المساعدة للقطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمع .يمكن أن نخلص إلى الآليات الإقتصادية التي تركز حكاما محلية واقعية والتي تتمثل أساسا في ما يلي : -وضع سياسات وبرامج حكومية لأساس إقتصادي قوي للمجتمع، ذو قدرة توزيعية هائلة للثروات المالية، وكذا توفير مجال إقتصادي قادر على تحقيق المطالب الإجتماعية وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة - .إشراك التنظيمات المدنية بتحقيق درجة معقولة من التطور الإقتصادي عبر إشراك التنظيمات المدنية وتفعيل دورها في العمل الإقتصادي - .تدعيم القطاع الخاص بوضع إستراتيجية سياسية .

وناس يحيى، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية والنقابات، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران

¹¹الجزائر.20020ض48

خاتمة

تبقى إمكانية تفعيل الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر رهينة بالدرجة الأولى لمدى إرادة ورغبة الفواعل الرسمية المتمثلة في عنصري المركزية واللامركزية (النظام، والولاية، البلدية) وكون هذه العناصر الممر الأول لتجسيد المشاركة الشعبية على المستويين الوطني والمحلي، كما أن أهداف العملية التنموية على المستوى المحلي مرتبطة أساسا بالدور الذي تمارسه السلطة المركزية كمعد ومشرف على الخطط التنموية، حيث يُعد المركز (النظام) مجمل الأطر القانونية والمؤسسية التي تدعم السلطة المحلية وتوجهها في ظل مركزية مشددة ولا مركزية ضيقة .

كما أن بيئة الجماعات المحلية التي تتميز بالتوازن والتعاون وتكامل الأدوار بين مختلف الأطراف المحلية فيما بينها وبين الدولة، شرط لازم لتفعيل الحوكمة المحلية، وبهذا فقط يمكن الحديث عن تكريس فعلي لمفاهيم الشراكة لكل الفواعل الرسمية والغير رسمية في الفضاء المحلي .

أما فيما يخص التكريس الفعلي للرشادة المحلية حسب ما عرضنا في إطار دراستنا، يمكننا التأكيد على أن المجتمع المدني و إن حقق إنجازات ومكتسبات فإنه لم يصبح بعد مفعلاً حقيقياً لمفهوم الحوكمة المحلية من خلال إرساء قواعد متينة لمجتمع محلي ومواطن محلي فعال، كذلك القطاع الخاص فقد أثبت نسبياً مكانته كمكون ديناميكي فيما يتعلق بالتنمية وذلك بتوفيره للموارد المالية والموارد البشرية الكفأة، و إختصار الوقت وتقديم الخبرات الجاهزة، والمعرفة وكل مميزات القطاع الخاص السابقة تعزز التنمية المحلية، ولا يمكن إنكار إسهامات المبادئ التشاركية إذا جسدت فعلاً في التمكين للشفافية والمساءلة والإستجابة وكلها مؤشرات للحكم الراشد .وبغية تجسيد وتفعيل آليات الحوكمة المحلية في الجزائر، فإنه صار لزاماً الحد قدر المستطاع من عديد المعوقات التي تتمحور أساساً حول ضعف أداء المجتمع المدني وتبعيته للنظام وتدني مستويات المشاركة وغياب الدور الفاعل للقطاع الخاص كمصدر لخلق الثروة، وضعف الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وبناء على ما تم عرضه يمكن الخروج بمجموعة من النتائج وهي كالتالي:

* لا يمكن المراهنة على الأطر التشريعية الحالية لتفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر بل يجب أن تكون القوانين و اذحة وغير متناقضة وسهلة التطبيق، ولا تحتمل الإزدواجية في التفسير، ولزوم مشاركة كل الأطراف في إعدادها و إستفتاء القاعدة الشعبية عليها والحد من سطوة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية- .

*فتح المجال لتنظيمات المجتمع المدني وتفعيل دورها في الشراكة مع كل البلديات والولايات، وإصدار قوانين وتبني آليات تنظيمية لتأسيس تكامل حقيقي بين بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية .

*دعم التنسيق بين القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار الشراكة المحلية، حيث تلعب المنظمات المحلية دورا أساسيا في المجتمع المحلي، من خلال من خلال ما يناط لها من أدوار مهمة، كنشر قيم المشاركة والشفافية والمساءلة، ومنه يمكن القول أن انخراط تنظيمات المجتمع المدني ضمن أشغال مداولات المجالس المحلية صار مطلبا ضروريا، كما أن الشراكة مع القطاع الخاص تسهم في إتاحة فرص للمنافسة ما يؤدي لتقديم خدمات أفضل وأسرع وأقل تكلفة .

* ضرورة تبني نموذج الحكومة الالكترونية وذلك بتوطين التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات والقيام بدورات تدريبية للمستخدمين للارتقاء بأدائهم - .الانتقال بالجماعات المحلية من أداة في يد الدولة لإنجاز المخططات والمشاريع التنموية إلى نموذج الجماعات المحلية الصانعة لقرارها وخطتها والحد من س لطة المُ عيَّن على سلطة المُ نتخب، كون هذا الأخير يجسد الديمقراطية الحقّة، وتبني نظام رقابة إدارية لا يهدد يعيق مسارات التنمية المحلية بل يكرسها .

* الإصغاء لكل المبادرات التي تخص مشاريع محلية تستند إقحام مختلف شرائح المجتمع الفاعلة والفعالة، مع حشد الموارد الكافية والكفيلة لتحقيق أهداف التنمية .وخلاصة القول أن التمكين لمتطلبات الحوكمة المحلية

الجيدة في الجزائر يعتمد على تحقيق تنمية شاملة لمختلف المجالات كاملة دون تجاهل أحدها: التنمية البشرية، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية، التنمية الإدارية، التنمية الإجتماعية، التنمية التكنولوجية.

المراجع

- 1- حمدي عادل محمود، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية - دراسة مقارنة - ، ط 1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973.
- 2-حمودي صبحي وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2 ،دار المشرق، بيروت،2000
- 3- زياني صالح، بن سعيد مراد، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وتطبيقات وإشكالات، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، الجزائر، 2010 .
- 4-زيتون وضاح، المعجم السياسي، ط 1 ،دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .
- 5-سالم ممدوح ،المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، ط1 ،الاسكندرية، د د ن، 2004.
- 6-عبد الوهاب محمد رفعت، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2002 .
- 7- عمر حسين، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، ط2 ،مكتبة القاهرة الحديثة، 1967.
- 8-عوابدي عمار، مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاته في النظام الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- 9- كورنو جيرار، معجم المصطلحات القانونية، ط1 ،ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، لبنان، 1998 .
- 10-ماسارو يوشيموري، طريقة إدارة المؤسسات اليابانية، ط1 ،ترجمة محمد مرعي مرعي، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998.
- 11- محمود صلاح الدين فهمي، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، قسم الاقتصاد، القاهرة، د س
- ن .12- والي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

13- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي-مدخل للدراسات الاقتصادية - ، ط 1 ،دار الحدائة للطباعة، بيروت-
لبنان، 1981.

14-وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية والنقابات، دار
الغرب للنشر والتوزيع، وهران الجزائر، 2004.